

الملتقى الوطني الليبي \_ ترهونة 5 مايو 2018 م

## التوصيات النهائية للملتقى الوطني الليبي في مدينة ترهونة:

إن فعاليات وخبراء ومكونات مدينة ترهونة يدركون بشكل علمي ما آل إليه الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والعسكري والأمني في ليبيا، وهو وضع يؤلمنا ويرتب علينا مسؤوليات تاريخية قام بها أجدادنا عبر التاريخ، فقد أجهدا فكرنا في حلحلة أخطبوط الصراع السياسي الذي عصف بكل شيء أتى عليه من بوادر عودة سياسة الدولة على مقدراتها المحلية والخارجية، ومن زاوية حرصنا على أن تكون مدينة ترهونة حاضن لكل عمل وطني، وأنموذجا يحتذي به في الاستقرار الأمني، والوفاق الوطني، والبناء المؤسساتي القوي، و شارفنا على ميثاق الاجتماعي من تاريخ الخامس من نوفمبر من العام ألفان وستة عشر ميلادي، وقد تضمن بنودا رسمنا فيها مسارات بينة في التعامل مع الوضع القائم في بلادنا، و ملئنا الفراغ الكبير لغياب سلطة الدولة، وامتشقنا بكل ثقة سلاح البناء والتنمية، أن لا تأخذنا لومة لائم في الذود عن حرماننا وأعراضنا ومقدرات يومنا وغدنا، فنحن ماضون في الخير إلى الأمام، و لسنا في ماضينا منعزلين عن ما يدور حولنا من انقسام سياسي، وتدهور في الوضع الاقتصادي، وانفلات أمني كبير فتح الباب على مصراعيه لكل عمل إرهابي في ليبيا، بل ووفر للمجرمين والمتطرفين والمفسدين مناخا مناسباً لتنفيذ مشاريعهم التدميرية في بلادنا، كما أننا نتابع عن قرب ما تقوم به بعثة الأمم المتحدة برئاسة الدكتور غسان سلامة من جهود ملموسة لحلحلة الصراع في ليبيا، ورجال ترهونة يقدرون ذلك ويدعمونه ويدفعون في اتجاه أي مشروع يلم شمل الليبيين، ويعالج حالة التأزم الشامل في كل مناحي الحياة، ويتفهمون أولوية طرح المسارات التي اعتمدها البعثة

للوصول إلى الحل الشامل في ليبيا، كما أن فعاليات مدينة ترهونة تثمن خطوة البعثة في الانفتاح على المناطق و المدن والتواصل مع المؤسسات المدنية والخدمية والعسكرية والأمنية فيها ، و إشراك النخب والفعاليات في تقديم الرؤى والأفكار التي تسهم بشكل علمي وعملي في إنقاذ البلاد.

وإننا نرى أن التواصل مع فعاليات المدن في ليبيا خطوة في الاتجاه الصحيح، ودليل كبير على جدية العمل في بعثة الأمم المتحدة، ونقل طيبة في تنفيذ خطة عمل البعثة تحسب لكمال فريق عمل البعثة وعلى رأسهم الدكتور غسلان سلامة، فليبيا لكل الليبيين وليست حكرا على فئة قليلة مهما كانت انتماءاتهم أو نزاهتهم.

و اليوم نحن نلتقي في مدينة ترهونة، وبعد أن استمعنا لكل الآراء والاقتراحات التي بدون شك تعبير عن رؤية مدينة ترهونة بالكامل، وتنقل صورة واضحة وبعيدة عن التشويش المتعمد عن رجال ترهونة وموقفهم عن كل ما تشهده الساحة الليبية من أحداث متصارعة ومؤلمة في ذات الوقت، فنحن لسنا جنودا لشخص، ولا مرتين لمشاريع سياسية منقسمة على نفسها، ولم تعرف الأدلجة والتيارات السياسية والدينية لنا طريقا، و لا نرضى لأنفسنا الإهانة في أن تكون تبعا لأي مدينة أو جناح عسكري أو سياسي أو ديني، نحن لا تحركنا وتتحكم في اتجاهاتنا إلا بوصلة الوطن فقط، وفي ذات الوقت نحن نمثل ركنا كبيرا من القبائل الليبية لنا وزننا في المعادلة الليبية، وطوقا أمنا لعاصمة الشعب الليبي طرابلس، نحترم سياقات المجتمع الدولي لأننا ندرك حياديته وضرورة وجوده، و نسعى بكل جد إلى مساعدة البعثة في تنفيذ خطتها الرامية إلى قيام الدولة الليبية القوية ذات السيادة المحلية و الخارجية ، وبذلك فإننا نقدم مشروعنا الوطني على النحو التالي :

**أولا \_ أولويات الحكومة :**

- 1- تشكيل حكومة وطنية واحدة يراعي فيها عدد الوزارات و المرشحين لها و طبيعة الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأمني القائم.
- 2- تضمن الترتيبات الوطنية الموقع عليها من قبل قادة الكتائب في ميثاق الشرف توفير المناخ الملائم لإنجاح الحكومة في تأدية مهامها.
- 3- الإشراف على تنفيذ الانتخابات العامة.
- 4- اتخاذ الإجراءات الإدارية واللوجستية للاستفتاء الشعبي على الدستور.
- 5- إعداد الميزانية السنوية والعمل على اعتمادها في الوقت المناسب.
- 6- توفير الخدمات الأساسية للمواطن والمتمثلة في (الأمن، التعليم، المرافق، الصحة، السلع الضرورية للحياة).
- 7- مؤسسة مصرف ليبيا المركزي ملك لكل الليبيين، وهو بيت مال الشعب الليبي، و مسؤولية إدارته وحمايته والدفاع عليه مسؤولية جماعية تتحمله كل المدن والقبائل الليبية، وعلى الحكومة أن تطور المنظومة المصرفية بما يضمن محافظتها على مهمتها الائتمانية.
- 8- وضع إستراتيجية وطنية ناجحة للاستفادة من الاستثمارات والأموال المجمدة بالخارج.
- 9- دعم وزارة الداخلية للقيام بتنفيذ مهامها الوطنية في تأمين المنافذ والحدود للبلاد، وحماية المؤسسات على أي عمل من شأنه أن يسبب ضررا لسيادة الدولة ومقدراتها .
- 10- تفعيل قانون العفو العام في العدالة التصالحية وجبر الضرر، العمل على وضع برنامج للمصالحة الوطنية الشاملة، بما يضمن عودة

النازحين بالداخل والمهجرين بالخارج، وإيجاد الآلية المناسبة لنجاح هذا المشروع الوطني.

11- العمل على توحيد الخطاب الإعلامي، وتفعيل القوانين المنظمة لآلية عمل المؤسسات الإعلامية وفق الإطار المهني والحرفي المسؤول.

12- العمل على إيجاد اللوائح التي تحافظ على الاستقرار الإداري والوظيفي، وتنظم علاقات العمل بين المؤسسات الخدمية وتحديد صلاحياتها بما يضمن عدم التداخل فيما بينها.

13- احترام الأجسام السيادية المنتخبة، وتطبيق كل القوانين الصادرة، وخاصة التي تخدم المواطن بشكل مباشر .

## ثانيا: الأمن والدفاع :

أ-تبنى المؤسسات الأمنية والعسكرية على مبدأ الوطنية، والحيادية والنزاهة والشفافية، والصدق والأمانة والاحترافية والكفاءة والخبرة والعمل المشترك مع أفراد المجتمع والتحلي بتقبل ثقافة البناء والمحاسبة.

ب- أن أهم المهام التي يجب أن تشكل ركيزة مؤسستي الجيش والشرطة الليبية وبقية المؤسسات الأمنية قد نظمتها القوانين واللوائح و النظم المعمول بها حاليا بالمؤسسات المذكورة وهي تشكل في مجملها القيام بالمهام الآتية :

1-الجيش: حماية الدستور، وحماية الوطن من الأخطار الخارجية والداخلية، ومراقبة وتأمين الحدود، ومحاربة الإرهاب، وحماية المرافق الحيوية وممتلكات الدولة بالتنسيق مع الأجهزة الأمنية الأخرى .

2: الشرطة:مكافحة الجريمة والقضاء عليها وحماية الأرواح والممتلكات العامة وخاصة في ضل حقوق الإنسان، ومكافحة أعمال التهريب بأنواعها بخاصة الهجرة غير شرعية ومقدرات الشعب، ومكافحة الإرهاب بكل أشكاله.

**الية انضمام قادة الكتائب الأمنية الوطنية التي قدمت للوطن، وأسهمت بشكل فعلي في بسط الأمن والاستقرار في جميع المدن يجب أن تتم بوافق اجتماعي عن طريق مواثيق الشرف، بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة ووفق الآتي :**

1- الكتائب الأمنية المنطقية:يجب دمجهم بمؤسستي الجيش والشرطة بضمانة قبائلهم و الاستفادة من خبرتهم في بسط الأمن في كافة مؤسسات الدولة.

2- الكتائب الأمنية المختلطة: يجب دمجهم بمؤسستي الجيش والشرطة بتوقيعهم على ميثاق شرف يلزمهم بالتقييد بالقوانين واللوائح المعمول بها في المؤسسات الأمنية والعسكرية ويتحمل القادة الأمنيين مسؤولية الأفراد التابعين لهم من حيث الانضباط وخلو سيرتهم من السوابق الجنائية وقضايا الفساد الأخلاقي والمالي.

3-تقديرًا للدور الذي قامت به الكتائب الأمنية وتقديمها للتضحيات الجسام في مكافحة الجريمة والإرهاب و لما لها من قوة على الأرض ، فإننا نرى أن يكونوا شركاء في بناء وتفعيل مؤسستي الجيش والشرطة.

4-إن احتواء مظاهر التسلح خارج المؤسسات الشرعية يجب أن توضع له صيغة قانونية " استصدار قانون " ينظم حيازة الأفراد للأسلحة الشخصية وبنادق الصيد، ويجب أن يتم تشديد القيود على حيازة

الأسلحة الثقيلة، مع التأكيد على تشديد الحراسة و الحماية لمخازن الجيش والشرطة، و إمكانية تبني سياسة جديدة تنص على تلف أسلحة الشرطة الزائدة التي يتم احتيازاها من المجرمين لمنع تسربها في سوق الأسلحة غير المشروع مرة أخرى .

### **ثالثا : توزيع السلطات :**

إن محور توزيع السلطات يحتاج إلى اتفاق جميع المكونات السياسية والقبلية، وتوفير الأمن الشامل والكامل للدولة.

### **المعايير والمواصفات التي يجب أخذها بعين الاعتبار في التعيينات الحكومية والوظائف العليا.**

- 1-إن معيار الوطنية، والكفاءة العلمية التخصصية، والتركية المحلية للمرشح، ووضوح برنامجه الخدمي في الوزارة أو الإدارة المرشح لها تعد من أولويات الشروط الواجب توافرها في المرشحين.
- 2-العمل على توزيع الحقايب الوزارية والقيادية بشكل عادل على جميع المناطق والمدن الليبية والمكونات الاجتماعية.

### **مهام المؤسسات المحلية والبلديات ونطاق صلاحياتها.**

إضافة لما ينص عليه قانون 59، الذي ينظم آلية عمل البلديات ويحدد مهامها، فإننا نرى أن تقوم البلديات والمؤسسات المحلية في الوقت الراهن بالاتي:

- 1-تفعيل برنامج نقل اختصاصات الوزارات إلى البلديات "اللامركزية" لكي تتمكن القطاعات المحلية من القيام بمهامها بكل مرونة، وذلك من خلال تجديد الاحتياجات المحلية الخاصة بكل بلدية.

2- يتولى المجلس البلدي وضع الخطط والبرامج السنوية على مستوى البلدية التي تكفل صرف الميزانية على القطاعات وفق الاحتياجات والأولويات المحلية.

3- تسهيل الإجراءات الإدارية والقضاء على النمط البيروقراطي في أداء المهام الإدارية.

### **مهام الحكومة المركزية ونطاق صلاحياتها:**

1- بسط الأمن في كافة ربوع الدولة.

2- المحافظة على سيادة الدولة واستقلالها.

3- الابتعاد عن التجاذبات السياسية والحزبية والجهوية لضمان نزاهة وحيادية المؤسسات الوطنية الليبية.

4- العدالة في إدارة توزيع الثروة بما يكفل إحداث تنمية مكانية مستدامة وشاملة.

5- وضع الخطط على المستوى الوطني في جميع المجالات وتنفيذها.

6- حماية الموارد الاقتصادية للبلاد.

7- تفعيل الأجهزة الرقابية والإشرافية على مؤسسات الدولة.

8- إعداد الميزانية العامة بما يتماشى مع الميزانيات المقدرّة المحالة من البلديات.

9- العمل على تطوير الموارد البشرية بمختلف القطاعات الحكومية وذلك للرفع من مستوى الأداء والخدمات.

10- التواصل مع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية بما يخدم مصلحة الوطن.

11- تطوير الموارد الاقتصادية للبلاد والبحث عن لها.

12- استخدام أساليب حديثة ومتطورة في تنفيذ البرامج الحكومية المختلفة للقضاء على الفساد الإداري والمالي و الوساطة والمحسوبية.

13- تطوير اللوائح والقوانين المعمول بها للرفع من مستوى عمل الجهاز الحكومي.

14- توسيع نطاق الإشراف وتعزيز مبدأ المسائلة والشفافية في العمل الحكومي.

15- حماية الموارد الاقتصادية للدولة، و تجريم الاعتداء عليها أو تعطيلها أو وقف إرادتها.

### **نطاق صلاحيات عمل الحكومة:**

1- التعامل مع مكونات الدولة المعتمدة كالوزارات والمؤسسات والأجهزة الرقابية والأمنية والبلديات من خلال إعداد هيكل تنظيمي يوضح فيه حدود السلطة والمسؤولية مدعوماً بدليل الإجراءات الذي يوضح المستندات والمصوغات المطلوبة لانجاز أي عمل.

2- التعامل مع المنظمات والهيئات العالمية الرسمية والدول في سبيل تحقيق الأمن والمصلحة العامة للدولة.

3- وضع القوانين واللوائح والتشريعات التي تضمن رفع مستوى الخدمات بما يضمن حياة أمنة وكرامة للمواطن.

4- وضع خطط إستراتيجية شاملة لتحقيق السياسة العامل للدولة.

**المؤسسات الأجر بالإشراف على توزيع الموارد والخدمات بين المواطنين بطريقة عادلة وشفافة وفعالة.**



المجالس البلدية، منظمات المجتمع المدني، القائمين على الشؤون المحلية بالبلدية، قطاع الاقتصاد على سبيل المثال الجمعيات، المصارف التجارية باستخدام بطاقة ائتمانية على غرار بطاقة صرف المستحقات السنوية لرب الأسرة من النقد الأجنبي.

## **الآليات والشروط التي تسمح بتعزيز وحدة ونزاهة وحيادية المؤسسات الوطنية الليبية السيادية على غرار البنك المركزي والمؤسسة الوطني للنفط.**

- 1- توفير المناخ الأمني المناسب حتى تتمكن هذه المؤسسات من القيام بعملها.
- 2- الابتعاد عن التجاذبات السياسية والحزبية والجهوية باعتبار هذه المؤسسات ملك مقدس لكل الليبيين.
- 3- حماية هذه المؤسسات من استغلال بعض الجهات وخاصة التي تقوم بحمايتها.
- 4- صدور نشرات عن عملها بشكل دوري لضمان مبدأ الشفافية.
- 5- إصدار قوانين ولوائح وتشريعات التي تعزز من عملها وحمايتها.

## **المعايير والعوامل التي يجب أخذها بعين الاعتبار في توزيع الموارد الحكومية وصرف الموازنات.**

- 1- بناء على الميزانية المقترحة بشكل مسبق من البلديات.
- 2- مراعاة التوزيع السكاني والجغرافي للسكان والمساحة الجغرافية للبلدية.
- 3- توطين المشاريع الإستراتيجية الكبيرة في البلديات التي لا توجد بها موارد ذاتية.

**الآليات التي يمكن تطويرها بهدف حماية الموارد والثروات الوطنية الليبية من الغاز والنفط والأصول والاستثمارات السيادية من النهب وسوء التصرف الفئوي والسياسي.**

1- تفعيل الجهاز الأمني لحماية المنشآت الحيوية والموارد التي تعتمد عليها الدولة كمصدر دخل رئيس.

2- حصر هذه الموارد بالقطاعات التابعة لها.

3- وضع قوانين ولوائح من شأنها أن تحمي هذه الموارد من النهب والعبث بها.

4- تفعيل المؤسسات والقوانين واللوائح لمتابعة إيرادات الدولة من هذه الموارد بكل شفافية.

5- استغلال موارد الدولة بالشكل الذي يضمن مستقبل الأجيال القادمة.

6- تطوير وتنويع مصادر الدخل دون الاعتماد على مصدر واحد.

7- الاستثمار الأمثل لهذه الموارد والثروات.

**كيفية تطوير القطاع الخاص بما يتوافق مع المصلحة الوطنية:**

1- الإعفاء الضريبي لبعض الصناعات.

2- وضع القوانين واللوائح التي تشجع القطاع الخاص على الاستثمار.

3- توفير المواد الخام.

4- توفير الدعم المالي.

5- التوجه الحكومي لدعم بعض المشروعات الصغرى والمتوسطة.

6- تثبيت سعر الصرف من خلال سياسة نقدية ثابتة.

7- الاهتمام بسوق الأوراق المالية لتداول أسهم الشركات الناجحة.

8- تخفيض الرسوم الجمركية.

9-فتح باب التصدير الاستيراد.

10-الالتزام بالتسعيرة.

11-الالتزام بالموصفات.

12-حماية البيئة.

13-فتح باب استجلاب العمالة وفق شروط صحية وحرفية وتعاقدية.

14-حصر الشركات الناجحة ودعمها.

15-الاهتمام بالمعارض الوطنية والدولة.

**رابعا: العملية الدستورية والمسار الانتخابي :**

ما هي الشروط الضرورية لتحقيق المصالحة الوطنية ؟

ليبيا في حاجة لتحقيق المصالحة الوطنية والاستفادة من حركة التاريخ التي شرحت كيف قررت بعض المجتمعات طي صفحة الماضي من الظلم والاستبداد، ومنها تجربة جنوب إفريقيا والاستفادة من مشروع مانديلا للمصالحة الوطنية، فالتجربة الجنوب افريقية كانت ناجحة في استمرار الدولة، ولهذا الاستفادة من خارطة الطريق التي تبعتها حكومة جنوب إفريقيا ممكنا، ولا أعتقد أن ثمة هناك شعب في العالم عانى أكثر من جنوب إفريقيا إبان فترة التطهير والفصل العنصري، إلا أنه فضل المصالحة الوطنية ضمن خارطة واضحة المعالم، ضمنت استقرار وبقاء الدولة، وحيث أن المشهد الليبي اليوم في حاجة كبيرة للتعاطي بشكل واقعي، يغلب فيه مصلحة الوطن عن مصلحة الفرد أو المجموعة، و هي بذلك تنهج سنة التعايش واستمرارية الحياة، كون العداوات لا تورث.

وعلية لإنجاح المصالحة الوطنية الشاملة لمراعاة الآتي:

- 1- لا بد من وضع صيغة للتفاهم وهذه الصيغة التي يتم الحوار حولها والبحث في تفاصيلها، وخلق آليات تطبيقها.
- 2- ضمان التمثيل العادل للمكونات المجتمعية ذات الخصوصيات الثقافية وحماية حقوقهم وضحايا التهميش الاقتصادي و الإداري، وذلك بتنظيم انتخابات سليمة تتسم بالمصداقية وتشمل الجميع.
- 3- الوصول إلى برنامج محدد وهذا البرنامج هو وثيقة الخلاص والإنقاذ للوطن التي على ضوئها يمكن وضع سفينة الوطن في مسارها الصحيح وانتشالها من الغرق بعد أن تقاذفتها أمواج الأهواء ومطامع السفهاء.
- 4- تفعيل قانون العفو العام عن الليبيين ومشاركتهم في الحوار الوطني الذي غايته المصالحة الوطنية لإثرائه وصولاً للإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي، مع إعطاء الضمانات بعدم المساس بهم.
- 5- توزيع السلطات والتداول السلمي على السلطة والتعددية السياسية.
- 6- توحيد المؤسستين العسكرية والأمنية بما يضمن وحدة البلاد واستقلالها، وعدم المساس بسيادتها.
- 7- المحافظة على استقلال القضاء وحياده.
- 8- وجوب العدالة التصالحية ومن خلال جبر الضرر على المجني عليه وتعهد الساسة بتطبيق وتتبع عملية المصالحة حتى لا تحدث ردات فعل.
- 9- قطع الطريق عن التدخلات الخارجية التي تعتبر أول عائق أمام الليبيين في الوصول إلى مصالحة وطنية حقيقية وقصر التدخل على الأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة.

مع هذا كله لا نستطيع الحديث عن مصالحة اجتماعية وطنية دون مصالحة سياسية ولا مصالحة سياسية دون مصالحة اجتماعية أب يجب أن تبدأ المصالحتان في نفس الوقت للوصول للهدف المنشود.

**كيف يمكن ضمان التمثيل العادل للمكونات المجتمعية ذات الخصوصيات الثقافية والأمنية وضحايا التهميش الاقتصادي والإداري وحماية حقوقهم؟**

1. الحوار والجلوس على طاولة واحدة من الليبيين لوضع الحلول لمشاكل الشقاق الاجتماعي التي تعرقل وحدة النسيج الاجتماعي مع إشراف الأمم المتحدة واللجنة الرباعية.  
2. أن يكون تولي الوظائف العامة في الدولة وفق الكفاءة والجدارة.

3. استخدام نظام الكوته في الانتخابات العامة من أجل ضمان تمثيلهم في الوظائف العامل وفي صنع القرار على مستوى الدولة.

4. تبني نظام اللامركزية الإدارية والعمل على التنمية المكانية لجميع المناطق دون استثناء.

**ما هو الشكل الأمثل للمضيء قدما في العملية الدستورية بطريقة تحقق دستورا توافقيا ودائما لليبين؟**

1. إكمال المسار التأسيسي إلى نهايته بدأ من الشعب وينتهي من الشعب حتى لا نقع في فخ تمديد المراحل الانتقالية أكثر ودعوة مجلس النواب الشعب للاضطلاع بدوره وتحمل مسؤولياته في ضرورة استصدار قانون الاستفتاء لمضي قدما في المسار الدستوري إلى نهايته، وتمكين الشعب

الليبي من قول كلمة الفصل في مشروع الدستور، مع ضرورة النظر إلى كل الليبيين في عمومهم كوحدة واحدة دون تقسيمات إقليمية أو منطقية.

2. دعوة جميع الليبيين إلى اليقظة والحرص في عدم الجرار وراء الآراء والأقلام المضللة، من خلال الإطلاع عن كثب على موارد ومبادئ مشروع الدستور كما تم إقرارها بأغلبية كبيرة من الهيئة التأسيسية.

**ما هي الشروط الواجب توفيرها للتوصل إلى انتخابات ذات مصداقية وتحظى بالإجماع الوطني؟**

1. نشر المعرفة وتوظيفها للارتقاء بالنظام الانتخابي وتحفيز الناخبين على المشاركة في الانتخابات من خلال توعيتهم باختيار الأفضل لأن ناتج العملية الانتخابية هو ما يحدد طريقة عمل الدولة مستقبلا والابتعاد عن الجهوية والمناطقية والقبلية.

2. إقرار الذمة المالية للأعضاء المنتخبين.

3. إسناد جميع اللجان ذات العلاقة بالعملية الانتخابية إلى قضاة مؤمنين.

4. توزيع المقاعد للسلطة التشريعية التوزيع العادل وفق التعداد السكاني والمساحة الجغرافية لكل مدن ليبيا.

5. كفالة حرية المرشحين في نقل وجهات نظرهم للناخبين وتمتعهم بالمساواة في الوصول إلى أجهزة الإعلام الرسمية.

6. الإشراف القضائي الكامل على العملية الانتخابية.

7. قصر دور الأجهزة الأمنية على توفير الحماية اللازمة لإنجاح العملية الانتخابية.

8. منح وسائل الإعلام حق مراقبة العملية الانتخابية وتقديم التسهيلات لها.

9. على كل مرشح أو حزب سياسي يتنافس في الانتخابات أن يحترم حقوق وحرريات الآخرين.

10. على كل مرشح أو حزب سياسي يتنافس في الانتخابات أن يتقبل النتيجة التي يسفر عنها الانتخابات الحرة النزاهة.

11. تجميد عمل الأحزاب أو إصدار قانون يحدد آلية عملها واختصاصاتها ومراقبتها بشكل دقيق.

